العراق

أتى قرار الانسحاب الأميركي الجزئي من العراق، والذي سيفسح في المجال أمام اضطلاع «الناتو» بدورٍ أكبر في هذا البلد، كمحاولة لامتصاص الغضبة التي أثارها اغتيال الشهيدين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس بداية العام الجاري. إلا أن حسابات دونالد ترامب الانتخابية تبدو هي الأخرى حاضرة في آلية تنفيذ الانسحاب، وفق ما يبيّنه السياق الذي أوصل إلى إعلان خفض عديد القوات الأميركية في العراق إلى الثلث

انسحاب جزئي بتوقيت انتخابي ترامب وَعَد... ترامب وفى

تسلُّم القائد الجديد لـ«التحالف الدولي»، الجنرال بول كالفير، مهمّاته أول من أمس (أ ف ب)

لا انسحاب أميركياً حقيقياً من العراق. ما يهمّ، بالنسبة إلى القائمين على الفكرة، هو التوقيت قبل أيّ اعتبار آخر، ولا سيما أن قرار الانسحاب الجزئي المُعلَن عنه أول من أمس ليس إلّا ما يعتقد الرئيس دونالد ترامب أنه رافعة يمكن أن تحمله إلى البيت الأبيض من جديد، لأنه يَعِد، ويفي في الأوقات الحرجة. انطلاقاً من هنا، لم يكن مفاجئاً إعلان الجيش الأميركي اعتزامه خفض عديد قواته في العراق بنحو الثلث، في خطوة ستتبعها أخرى مماثلة، إذ يُتوقع أن يصدر إعلان رئاسي قريب يشمل أيضاً سحب قوات أميركية من أفغانستان. وبحسب قائد القيادة المركزية الأميركية، الجنرال كينيث ماكنزي، فإنه «بعد الاعتراف بالتقدّم الكبير الذي أحرزته القوات العراقية والتشاور والتنسيق مع الحكومة العراقية وشركائنا في التحالف، قرّرت الولايات المتحدة خفض وجودها العسكري في العراق من حوالى 5200 إلى 3000 جندي في شهر أيلول/ سبتمبر». وفي خطاب ألقاه لمناسبة تسلُّم القائد الجديد لـ«التحالف الدولي»، الجنرال بول كالفير، مهمّاته، قال ماكنزي من بغداد إن بلاده ستواصل دعم الجيش العراقي في معركته على آخر عناصر ناشطة لتنظيم «داعش»، إلى جانب أنها ستُبقي على وجود عسكري محدود في سوريا.

وبسعيه إلى ترسيخ معادلة تفيده في الإقليم، يكون الرئيس الأميركي قد حقّق اثنين من أهداف برنامجه الانتخابي: أولهما، دفع حلفائه الأوروبيين إلى المساهمة بشكل أكبر ضمن «حلف شمال الأطلسي» الذي سيتوسّع دوره في العراق بعد لملمة رايات «التحالف الدولي»، وثانيهما، تقليص عديد القوات الأميركية الموجودة في المنطقة بما يتناسب مع وعود حملته الانتخابية، على أمل أن يُحقّق ذلك خرقاً يعزّز حظوظه المنهارة في السباق أمام خصمه جو بايدن؛ إذ جدّد ترامب في لقاء انتخابي في كارولاينا الشمالية، قبل أيام، وعده بالانتهاء من «الحروب التي لا تنتهي»، قائلاً إنه سيعيد «قواتنا إلى البلاد من كل تلك الأمكنة البعيدة»، بعدما «صرفنا مليارات الدولارات، وما الذي حقّقناه من ذلك؟». وأثناء اجتماعه الأول مع رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، في واشنطن الشهر الماضي، أكد الرئيس الأميركي أن قوات بلاده ستغادر العراق، «لكن إذا فعلت إيران أيّ شيء، فسنكون هناك لمساعدة الشعب العراقي»، من دون أن يحدِّد جدولاً زمنياً أو مستويات محدّدة للقوات، لكنّه لفت إلى أن الشركات الأميركية تعقد بالفعل «صفقات نفطية ضخمة» في هذا البلد.

الانسحاب الجزئي المعلَن جاء أيضاً استناداً إلى طلب البرلمان العراقي إلى الحكومة إنهاء الوجود الأجنبي في البلاد، إثر اغتيال الأميركيين قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي» العراقي أبو مهدي المهندس قرب مطار بغداد في كانون الثاني/ يناير 2020، وما أعقب ذلك من عمليات عراقية ضدّ المصالح الأميركية في البلاد، وضربات صاروخية إيرانية على قاعدتَي «عين الأسد» وأربيل الأميركيتَين. إلا أن حكومة الكاظمي لا تزال تتباطأ في تبنّي قرار البرلمان بشأن إخراج القوات الأجنبية، على اعتبار أن «التحالف الدولي» بدأ منذ آذار/ مارس بسحب قواته

> أكد ماكنزي أن واشنطن ستواصل دعم الجيش العراقي في معركته ضدّ «داعش»

بهدوء، بينما قلّص وجوده في عشرات القواعد في جميع أنحاء البلاد إلى ثلاثٍ فقط. وبحسب مسؤولين أميركيين تحدّثوا إلى «فرانس برس»، فقد أُعيد نشر بعض القوات في القواعد الرئيسة في بغداد وأربيل في الشمال و«عين الأسد» في الغرب، لكن معظمها نُقل إلى خارج العراق. وأشاروا إلى أن التقليص كان مخطّطاً له منذ فترة طويلة بعد هزيمة تنظيم «داعش»، لكنهم اعترفوا بأنه تمّ تسريع الجدول الزمني بسبب الضربات الصاروخية وفي ظلّ تفشي وباء «كورونا».

(الأخبار)

مقالة تحليلية

القلق من فوز بادين يُعجّل بالمصالحة الخليجية؟

عباس بوصفوان

تخشى قطر من أن تكون المصالحة الخليجية إحدى ضحايا التطبيع الإماراتي - الإسرائيلي؛ ذلك أن دونالد ترامب قد لا يكون في وارد الضغط على أبو ظبي لإغلاق ملف التوتر مع الدوحة، ما دام الرئيس الخامس والأربعون للولايات المتحدة الأميركية قد ضرب العرب في أقدس قضاياهم، وحقّق مكسباً لصالح كيان الاحتلال، وآخر لصالح حملته الانتخابية المضطربة.

بيد أن عدم تأكّد الإماراتيين والسعوديين من إعادة انتخاب ترامب لولاية ثانية لحكم «الدولة العظمى»، يصبّ في فائدة القطريين، مؤقتاً على الأقلّ. مثل هذا الشعور الذي يسري في ردهات قصور الرياض وأبو ظبي لا يتعارض ومصالح ترامب، بل لعلّه مفيد للرجل الباحث عن مكاسب إضافية، تزيد من زخم حملته التي تنوء بأعباء «كوفيد - 19» وتبعاته على الاقتصاد. قلق محمد بن سلمان ومحمد بن زايد يكمن في ترجيحات متزايدة بسعي جوزيف بادين، في حال تبوّئه الزعامة، إلى إغلاق ملف الصراع بين الإخوة الأعداء في الخليج، ليس حبّاً بقطر ولا بغضاً بالسعودية، فكلاهما حليفان موثوقان، ولكن لكون ذلك الملف أحد مخلفات الرئيس الجمهوري ترامب. وكما لعب الأخير على تكسير جل ما كان يُعد إنجازاً للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، ونائبه المرشح الحالي بايدن، على صعيد الداخل (التأمين الصحي مثلاً) والخارج (الاتفاق النووي مثلاً)، من المتوقع أن يلجأ الرئيس الديمقراطي العتيد المفترض إلى الصيغة ذاتها لتحطيم مخلفات خصمه، في بلد يشهد تمترساً حزبياً تقليدياً، يبلغ مديات غير مسبوقة راهناً، باتت تطال العملية الانتخابية التي يُشكّك ترامب في صدقيّتها.

ويُعتقد أن فرضية وصول بايدن، في ظل استطلاعات للرأي تمنح المرشح الديمقراطي أفضلية مستدامة منذ عدة أشهر، يمكن أن تدفع ترامب إلى الضغط على حلفائه في نجد وأبو ظبي، قائلاً: شكراً على دعمكم لي بالتطبيع مع إسرائيل، لكن ذلك ليس كافياً لتحقيق إنجاز نوعي يقنع الناخبين البيض من حولي، وما دمتُ متهماً بتأجيج الصراع الخليجي، فإن عليكم أن تمنحوني مزيداً من الأوراق الانتخابية، بإغلاق ملف الصراع مع جارتكم قطر، لعلّ هذا يساعدني في الحفاظ على الكرسي، ورعاية مصالحكم ضد قطر، أفضل من أن تُجبَروا على عقد مصالحة مع عدوّتكم الصغيرة اللدودة بضغوط من بايدن، القادم على حصان أسود ربّما، في الانتخابات المرتقبة، بعد أقل من ستة أسابيع. وقبل أيام، أعلن البيت الأبيض أن ترامب تباحث والملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز، في «سبل تعزيز الأمن الإقليمي، وحث الرياض على التفاوض مع دول الخليج الأخرى لحل الخلاف»، وهو كلام مكرور، منذ دعم ترامب، في حزيران/ يونيو 2017، خطة سعودية - إماراتية لسحب السفراء من الدوحة، وإعلان قطر دولة مارقة داعمة للإرهاب.

> إذا أعيد انتخاب ترامب تنفس ابن سلمان وابن زايد الصعداء وأسقط في يد تميم بن حمد

يبقى أن ملفّ المصالحة مفتوح على كل الاحتمالات، بما في ذلك عدم الوصول إلى نقطة التقاء بين المتخاصمين. إحدى الفرضيات التي قد تجد صدى، في هذا الإطار، هي أن تعيد الرياض علاقاتها مع الدوحة، وإن على مستوى محدود، يسمح لشبه الجزيرة القطرية بأن تعيد الحياة إلى منافذها البرّية والجوّية (يُعتقد أن السعودية، إضافة إلى مصر، هما الدولتان اللتان توليهما قطر أسبقية لإعادة العلاقات). وفق السيناريو المتقدم، يمكن أن تعلن كل من أبو ظبي والمنامة والقاهرة فتح أجوائها لكل الطائرات التي تمرّ عبر الأجواء السّعودية أو تصل مطارات المملكة، تماماً كما فعلت السعودية والبحرين للطائرات الإسرائيلية العابرة للأجواء الإماراتية، مع فارق جوهري: أن العلاقة بين الدوحة والرياض لن تصل إلى الحرارة التي تميّز التحالف المعلن بين أبو ظبي وتل أبيب.

في كل الأحوال، فإن فرضية وصول بايدنّ تسقط فاعليتها في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل؛ فإذا أعيد انتخاب ترامب تنفس ابن سلمان وابن زايد الصعداء، وأسقط في يد تميم بن حمد، الذي ستكون على بلاده مواجهة أربع سنوات أخرى من المقاطعة المؤلمة سياسياً واقتصادياً. مع ذلك، ربّما يحق للدوحة أن تشكر السماء لأن غزواً سعودياً لم يُنفّذ، بعدما كان، وفق ما أشيع في صحف غربية عريقة وعلى لسان أمير الكويت، على طاولة السعوديين وحلفائهم.

كيوسك الصحافة

هل أميركا خرافة؟

تشعر الولايات المتحدة وكأنها تتفكك؛ ليس فقط بسبب موسم انتخابات سامٍّ، أو أزمة وطنية على خلفيّة العِرْق والبطالة والجوع في أرض الفرص، أو جائحة تقتل عشرات الآلاف كل شهر. أساس أمّتنا يعاني من تشققات عميقة، ربّما أكثر بكثير من القدرة على إصلاحها في أيّ وقت قريب، أو على الإطلاق (...). الغضب يستهلك الكثيرين في أميركا، وقد يصبح أسوأ بعد الانتخابات، وعلى مدى السنوات الأربع المقبلة، بغض النظر عن الفائز. تصدعاتنا السياسية والثقّافية ولدت شكوكاً متزايدة حول استقرار بلدٍ اعتبر نفسه، لفترة طويلة، ملاذاً، نموذجاً واستثناءً بالنسبة إلى بقية العالم (...).

«إن فكرة أن أميركا لها ماض مشترك يعود إلى الفترة الاستعمارية، هي خرافةٌ»، قال لي كولين وودوارد، كاتب «الاتحاد: النضال من أجل صياغة قصة أمة الولايات المتحدة». «نحن أميركات مختلفة، لكل منها قصص عن الأصل، ومجموعة قيَم، كثير منها غير متوافق. لقد أدت إلى اندلاع حرب أهلية في الماضي، ومن المحتمل أن تكون قوة حارقةً في المستقبل».

الأزمة اليوم تعكس تاريخ الأمة. لم يتغيّر الكثير، كما اتضح. استوطنت البلاد ثقافات متنوّعة: التطهيريون في نيو إنغلند، والهولنديون حول مدينة نيويورك، والأبالاشيا ذات الغالبية من الاسكتلنديين - الإيرلنديين، وأمراء العبيد الإنكليز من باربادوس وجزر الهند الغربية في أعماق الجنوب. غالباً ما كانوا أخصاماً، يشير وودوارد (...). الولايات المتحدة كانت «صدفة تاريخية» إلى حد كبير، لأن الثقافات المتميّزة تشاركت تهديداً خارجياً من البريطانيين. (...) بعد ما يقرب من مئتين وخمسين عاماً، يزعم بلد يصل حجمه إلى ستة أضعاف حجمه الأصلي أنه بوتقة انصهرت فيها ثقافة «أميركية» ونظام سياسي يتعهّد بتوفير «الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة». في كثير من الأحيان، لم يحدث ذلك.

بعد قرون، لا تزال الانقسامات والتشققات الثقافية عميقة. قد يُعرَّف عن ثلاثمئة وثلاثين مليون شخص على أنهم أميركيون، لكنهم يحددون ما يعنيه ذلك - وما هي الحقوق والمسؤوليات التي ينطوي عليها - بطرق مختلفة إلى حد كبير. لم يتمّ الوفاء بالوعد الأميركي للعديد من السود، اليهود، اللاتينيين، الأميركيين الآسيويين، وعدد لا يُحصى من مجموعات المهاجرين، وحتى بعض البيض. جرائم الكراهية - أعمال العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات على أساس العرق أو الدين أو الإعاقة أو التوجّه الجنسي أو الإتنية - تعد مشكلة متنامية. وقد حذرت مجموعة مكوّنة من الحزبين في مجلس النواب، في آب/ أغسطس، من أنه «في ظل تزايد عدم اليقين، رأينا الكراهية تنطلق». عندما خاضت أثينا وإسبارطة الحرب في القرن الخامس قبل الميلاد، لاحظ الجنرال والمؤرّخ اليوناني ثوسيديدس أن «الإغريق لم يعودوا يفهمون بعضهم البعض، على الرغم من أنهم يتحدثون اللغة نفسها». في القرن الواحد والعشرين، يحصل الأمر ذاته بين الأميركيين. تحوّل خطابنا السياسي إلى «حرب أهلية بوسائل أخرى. نبدو كأننا لا نريد حقاً الاستمرار في أن نكون أعضاء في بلد واحد»، كتب ريتشارد كريتنر، في كتابه المنشور أخيراً «فككوه: الانفصال والانقسام والتاريخ السرّي لاتحاد أميركا غير الكامل». في أوقات مختلفة من تاريخ أميركا، كان بقاء الاتحاد ناتجاً من «الحظ والصدفة»، بقدر ما نتج من التلويح بالأعلام والإرادة السياسية. «في كل خطوة تقريباً، تطلب الأمر تنازلاتٍ لا يمكن الدفّاع عنها أخلاقياً، أدت فقط إلى دفع المشاكل إلى المستقبل».

لقد أنتجت محاولة تصفية الحساب مع الماضي المزيد من الأسئلة - وانقسامات جديدة - بشأن مستقبلنا. في العاصمة واشنطن، أوصت الأسبوع الماضي مجموعة مكلفة من عمدة المدينة، موريل باوسر، في تقرير، بأن يطلب مكتبها من الحكومة الفيدرالية «إزالة أو نقل» نصب واشنطن التذكاري ونصب جيفرسون وتماثيل بنيامين فرانكلين وكريستوفر كولومبوس، من بين أمور أخرى. ووضعت اللجنة قائمة بالأشخاص الذين لا ينبغي تسمية أعمال عامة بأسمائهم، بما في ذلك الرؤساء جيمس مونرو، أندرو جاكسون، وودرو ويلسون، والمخترع ألكسندر غراهام بيل، وفرانسيس سكوت كي الذي كتب النشيد الوطني. بعد موجة من الانتقادات، قالت باوسر، يوم الجمعة، إنه جرى تحريف التقرير، وإن المدينة لن تُقدِم على أيّ فعلٍ في ما يتعلق بالآثار والنصب التذكارية. ولكن يبقى هناك سؤال، ليس فقط لأننا نعيش في عصر «حياة السود مهمة»: ما هي أميركا اليوم؟ وهل تختلف عن ماضيها المعيب بشدة؟

منذ أعوام الـ1830، مرّت الولايات المتحدة بسلسلة من الأزمات التي هددت تماسكها. بدأت فكرة الجمهورية الثورية الملتزمة بالمساواة (في ذلك الوقت، للرجال البيض فقط) بالتآكل، مع ظهور الاختلافات الإقليمية وتلاشي الجيل الأول من الثوّار. ضغطت الولايات أو الأقاليم، مراراً وتكراراً، باتجاه الاستقلال (...).

هددت الانقسامات الواسعة، مرّة أخرى، بالتسبّب في تفكك الأمة في الثلاثينيات والستينيات من القرن الماضي. «والآن مرة أخرى؟»، على ما قال لي المؤرّخ في جامعة «ييل»، ديفيد بلايت. اليوم، أميركا مليئة بالحركات الانفصالية الفخورة. وفي انعكاس لـ«بريكست» - خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - يطالبون بـ«تكست» (تكساس)، «كاليكسيت» (كاليفورنيا)، و«فيريكست» (فيرمونت) (...).

ساعدت الحاجة إلى التجارة الداخلية ومخاطر التهديدات الخارجية في تماسك أميركا. تجمعت الفصائل المتباينة في البلاد من أجل مواجهة الاعتداء البريطاني في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ والألمان واليابانيين في القرن العشرين؛ و«القاعدة» بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في القرن الـ21. ولكن الآن، من دون تهديدات خارجية، تنقلب الأمة بشكل متزايد على نفسها. «نحن بالتأكيد لسنا موحّدين»، قال بلايت. «هل نحن على حافة انفصال من نوع ما؟ لا، ليس بالمعنى الحرفي. ولكن في داخل عقولنا ومجتمعاتنا، نحن بالفعل في فترة انفصال بطيء التطوّر» (...). «الولايات المتحدة اليوم هي بيت منقسم حول ما يبقيه واقفاً»، أضاف بلايت.

في كتابه الجديد، يجادل كريتنر بأنه، مع سياساتها المحطمة بشكل كبير، فإن وقت أميركا ينفد. احتمال وقوع انفصال جسدي أو سياسي هو الآن حقيقي، على الرغم من أن الاستقطاب في أميركا ليست له حدود جغرافية دقيقة: لا ولاية حمراء هي كذلك بالكامل، ولا ولاية زرقاء هي زرقاء بالكامل. «شهد القرن الحادي والعشرون عودةً لا لبس فيها لفكرة مغادرة الولايات المتحدة أو تفكيكها. مجموعة متنوّعة من الحركات الانفصالية التي شكّلتها صراعات وانقسامات الماضي تجلت بطرق جديدة، وقد تكون مزعزعة للاستقرار»، يكتب كريتنر. على عكس الماضي، ظهرت الدوافع الانفصالية الحالية في أماكن متعددة في الوقت ذاته. «غالباً ما تُرفض (الفكرة) على اعتبار أنها غير جادة أو خيالية، إلا أن عودة (الحديث عن) الكونفدرالية والانفصالية الجديدة تكشف انقسامات في الحياة الأميركية، ربما لا تقل صعوبة عن تلك التي أدت إلى الحرب الأهلية الأولى»، يحذر كريتنر.

في السنوات المقبلة، من المرجّح أن تزداد جاذبية إيقاف التجربة الأميركية، حتى بين المؤمنين المخلصين لفكرة السلطة الفيدرالية. وبحسب ما يكتب كريتنر، ففي حال جرى حل الاتحاد مجدداً، فإن ذلك سيكون «في كل مكان، ومرّة واحدة». في بعض النواحي، ستكون الانتخابات التي تفصلنا عنها ثمانية أسابيع فقط بمثابة إسعافٍ مؤقت، على الأقل لإنهاء حالة عدم اليقين الحالية المؤلمة، لكنها ستلعبّ جزءاً من الدور فقط في تقرير ما سيحدث في النهاية لأمتنا. «هل نحن خرافة؟ حسناً، نعم، بالمعنى العميق للكلمة. لطالما كنا كذلك»، قال بلايت. من أجل البقاء، يجب على أميركا أن تتجاوز الخرافة.

(«ذي نيويوركر» - روبن رايت)